

كلية الزراعة  
مركز الدراسات والاستشارات  
الزراعية



مركز صالح عبد الله كامل  
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

## المؤتمر الدولي اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

استصلاح الأراضي واستزراعها  
من منظور الشريعة الإسلامية

د . شوقي عبده الساهي

جامعة الأزهر

## مُتَكَلِّمًا:

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداهم إلى يوم الدين. وبعد ،

فلقد وضعت الشريعة الإسلامية، الأصول الجوهرية لأحكام سياسة، حيث ربطت السياسة العامة للأمة باقتصادها، أمناً للمجتمع واستقراره.

إننا نتعجب من تدبير هذه السياسة، من خلال دراسة أحكام الكتاب والسنة في عصر الخلفاء الراشدين، والسلف الصالحين رضي الله عنهم جزاهم الله عنا أحسن ما جزى به عباده الصالحين .

فقد أفنوا، عمرهم في استنباط الأحكام المختلفة الخاصة، بجوانب الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، وتركوا لنا ذخيرة قيمة، وثروة علمية هائلة من الدراسات والبحوث، التي تصلح قواعدها ونظمها ومبادئها، أساساً يمكن أن نبني عليه أي نظام اقتصادي رشيد، يقوم على أسس علمية سليمة.

ولذا كان لزاماً علينا ونحن بصدد هذا المؤتمر، أن نتقدي بهم، ونتعرف على هذه الدراسات والبحوث، بغرض الاستعانة بها، والاستفادة منها في تخطيط اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي.

ولما كانت الزراعة، هي عماد الثروات، ولها المكانة الأولى في الاقتصاد القومي، أصبح الهدف من هذا البحث، التعرف على الحياة الزراعية وتطورها في صدر الإسلام، وعلى قواعد ونظم استصلاح الأراضي في تلك الفترة، والإطار التشريعي والتطبيقي لاستزراعها، والتي يمكن تطبيقها على بلدان العالم الإسلامي في عالمنا المعاصر.

كما أن الهدف من هذا البحث، بيان مدى عناية الشريعة الإسلامية - التي يدين بها سكان هذه الدول، اهتمامها باقتصاديات الزراعة، رغم أنها ظهرت في «وَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ» وفي المجتمع القرشي المكي، الذي اشتهر بالنشاط التجاري، وليس للنشاط الزراعي فيه كبير شأن. مما يدل على أن الشريعة الإسلامية، شرعت لكافة الناس، وتنظيم جميع اقتصاديات العالم أجمع.

## وتحتوي الدراسة على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الحياة الزراعية وتطورها في صدر الإسلام.

المبحث الثاني: قواعد ونظم الشريعة الإسلامية في استصلاح الأراضي لزراعتها.

المبحث الثالث: الإطار التشريعي والتطبيقي في استزراع الأراضي .

ولعلي أكون بهذا، قد هiyأت الأذهان بصورة، قد تكون واضحة المعالم عن استصلاح  
الأراضي واستزراعها - من - منظور الشريعة الإسلامية، لتضيء الطريق أمام المؤتمر  
والباحثين عن كفاية الإنتاج الزراعي لسد حاجة سكان العالم الإسلامي.  
والله من وراء القصد ،

## المبحث الأول

### الحياة الزراعية وتطورها في صدر الإسلام

مُلْهِدٌ:

لقد ظهرت الشريعة الإسلامية في - واد غير ذي زرع - وفي المجتمع القرشي المكي الذي اشتهر بالنشاط التجاري، وليس للنشاط الزراعي فيه كبير شأن، وللعامل الجغرافي في هذا الوضع أثر بَيِّن.

ولكن بالرغم من ذلك، فإن القرآن الكريم حافل بعشرات الآيات التي تتحدث عن الأرض، والماء، والزرع، والزراع، داعية الإنسان إلى التدبر في ملكوت الله، والتأمل في قدرة خالق هذا الكون.

قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قُطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٍ، وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ، وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ صُنُونٍ وَغَيْرِ صُنُونٍ، يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وقال عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرِ مَعْرُوشَاتٍ، وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانَ، مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ، وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال جل جلاله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>

وغير ذلك من الآيات الكريمات العديدة الداعية إلى التدبر في ملكوت الله، وفي مظهرين بارزين من هذا الكون وهما: الأرض والماء.<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الرعد/ الآية ٤.

(٢) سورة الأنعام الآية/ ١٤١.

(٣) سورة البقرة الآية/ ٢٢.

(٤) أنظر في ذلك الآيات الآتية: سورة الزمر/ الآية ٢١، وسورة الأنعام/ الآية ٩٥، وسورة النحل/ الآية ٦٥، وسورة لقمان/ الآية ١٠، وسورة فصلت/ الآية ٣٩، وغير ذلك من الآيات، ونظر في هذا الصدد فهارس آيات القرآن الكريم - مادة الزرع والأرض.

كما نجد في كتب السيرة النبوية أحاديث كثيرة تحت على استصلاح الأرض وخدمتها، وتعطي العمل الزراعي قيمة كبيرة في حياة المجتمع.

فقد جاء في مسند عمر بن عبد العزيز أن شهاب قال: (أرسل إلي عمر بن عبد العزيز - وهو خليفة فقال: جاء سعد بن خالد بن عمر بن عثمان - فقال: يا أمير المؤمنين: أقطعني الشديد، فإنه بلغني عن رسول الله ﷺ قال: (ما من رجل غرس غرساً إلا أعطاه الله من الأجر عدد الغرس والثمر. وأخذ بنفسه، أسمعت هذا؟ قلت: نعم، وأشهد على عطاء بن يزيد أنه سمعه من أبي أيوب يحدث عن رسول الله ﷺ).<sup>(١)</sup>

وقد اقتفى الخلفاء الراشدون، أثر الرسول ﷺ في التشجيع على استصلاح الأرض للزراعة و العمل الزراعي، وإبراز أثره في حياة المجتمع الإسلامي الجديد. فقد روي عن معاوية بن قررة، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي ناساً من أهل اليمن فقال: (من أنتم؟ فقالوا: متوكلون. قال: كذبت، ما أنتم متوكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله)<sup>(٢)</sup>

كما جاءت رؤية الفقهاء المجتهدين إلى العمل الزراعي على تشجيع العمل والاكتساب، فما يكسبه الزراع من عمل يديه تصل منفعته إلى الجماعة عامة ومصلحة الجماعة، تمثل في النشاط الاقتصادي.

وقد استدلوا على ذلك بقول رسول الله ﷺ: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق)<sup>(٣)</sup> مبرزين أهمية العمل اليدوي لاكتساب الحق في الانتفاع بالأرض، وأن العمل الزراعي مهنة شريفة .

#### ( أ ) "الحياة الزراعية التي عاشها مجتمع صدر الإسلام".

سنحاول في هذه العجالة أن نتعرف على التجربة التاريخية التي عاشها مجتمع صدر الإسلام في مواجهة قضية الأرض.<sup>(٤)</sup>

(١) أنظر: التراتيب الإدارية - لعبد الحي الكتاني - ج ٢ ص ٤٣ .

(٢) أنظر: التراتيب الإدارية - للكتاني - ج ٢ ص ٤٣ .

(٣) أنظر: الخراج/ للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ص ٦٥ .

(٤) أن مجال الحديث في هذا البحث، لا يسمح لي بالإسهاب عن أصول السياسة الزراعية في تلك الفترة، وبالخصوص عما أحدثته التطبيق العملي من مشاكل معقدة، ونحيل القارئ من أعضاء المؤتمر في هذا الصدد إلى المؤلفات والمراجع التالية: الخراج/ لأبي يوسف، والخراج وصناعة الكتابة/ لقدامة بن جعفر، - الزراعة والإصلاح الزراعي في عصر صدر الإسلام/ عواد مجيد الأعظمي. الملكية في الشريعة الإسلامية/ للدكتور عبد السلام العبادي، والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها في صدر الإسلام/ للباحث. رسالة الدكتوراه.

إن الدعوة الإسلامية، لم تواجه موضوع قضية الأرض الزراعية في عالم التطبيق الفعلي إلا بعد تأسيس الدولة الإسلامية، وبداية الفتوحات الإسلامية، انطلاقاً من غزوات الرسول ﷺ. فقد صالح الرسول - ﷺ - بني النضير حين دخلت في نطاق الفئ، وهو مال عام ينفقه، ويستغله ولي الأمر بما يراه محققاً للمصلحة العامة.

ومما هو معلوم من الدين بالضرورة، أن الإسلام يؤمن بالملكية الفردية في الأرض، بمعنى أن من حق الفرد أن يمتلكها، وذلك ثابت وواضح من تشريع زكاة الزروع والثمار، فقد قسم الرسول - ﷺ - أرض - بني النضير، بين المهاجرين وبعض الأنصار الفقراء<sup>(١)</sup>، وذلك عملاً على إحداث قدر من التوازن في ملكية مصادر الثروة في المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، حيث كان الأنصار يمتلكون أرضهم وديارهم بينما ليس للمهاجرين أرض، فقد تركوا ديارهم وأرضهم بمكة عند الهجرة.

ثم جاءت أرض - يهود خيبر - وقد اختلف الفقهاء في كيفية دخولها الإسلام، فمن قائل بأنها دخلت عنوة، ومن قائل أنها دخلت كلها صلحاً، ومن قائل دخل بعضها صلحاً وبعضها عنوة، وجرى نفس الخلاف في كيفية تصرفه - ﷺ - فيها، فهل قسمها كلها، أم أبقاها كلها، أم قسم البعض وأبقى البعض<sup>(٢)</sup>. والراجح عندنا أنه - ﷺ - تركها في يد أصحابها مزارعة بينهم وبينه<sup>(٣)</sup>.

وبرغم هذا الخلاف، إلا أن نظرة الشريعة الإسلامية إلى الأرض هو إعطاء الأولوية للإنتاج، واستمرار الأرض في عطائها، واثقاء أي تحويل من شأنه أن يعرقل الإنتاج الزراعي ويعطله.

ولما كان المسلمون في تلك الفترة غير قادرين على زراعة الأرض وخدمتها، تركت الأرض بأيدي أصحابها الأصليين، ولهم نصف من كل ما يخرج منها من زرع، أو ثمر، ولذا نجد النبي - ﷺ - دفعها إلى يهود خيبر - يعملون عليها بنصف الخارج منها<sup>(٤)</sup>.

(١) أنظر: زاد المعاد في هدي خير العباد/ لأبن القيم الجوزية ج ٢ ص ٧١، وكذا الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ج ١٨، ص ١١.

(٢) أنظر: سيرة النبي - ﷺ - لأبي محمد عبد الملك بن هشام ج ٣ ص ١٩٣، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري/ الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ج ٦ ص ٢٢٥.

(٣) وهذا الموقف من رسول الله - ﷺ - فيه دلالة قاطعة على معاملة الأرض مزارعة بين مالكيها والعامل عليها.

(٤) أنظر: الاستخراج لأحكام الخراج/ لأبي فرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ص ٢٣، وزاد المعاد/ لأبن القيم ج ٢ ص ٧٦.

هذا وقد خيروا أي النصفين شاءوا، أو الخرص بأنفسهم، وترك الخيار لثائب المسلمين. وفي هذا الصدد يقول: أبو يوسف بن يعقوب<sup>(١)</sup> "حدثنا مسلم الخزاعي عن أنس بن مالك، أن رسول الله - ﷺ - دفع خيبر إلى اليهود مساقاة، وكان يبعث إليهم عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم، ثم يخيرهم أي النصفين شاءوا، أو يقول لهم: احرصوا أنتم وخيرون، فيقولون: "بهذا قامت السموات والأرض".

وقد استمر الحال على ذلك، حتى كان عمر بن الخطاب - ﷺ - وكثر في أيدي المسلمين العمال، ووقوا على زراعة الأرض، فأجلى عمر بن الخطاب - ﷺ - اليهود إلى الشام، وقسمت الأرض بين المسلمين.<sup>(٢)</sup>

وصولح أهل (فدك) على مثل ذلك، فيروي يحيى بن آدم القرشي: ( أن بقية من أهل خيبر تحصنوا، فسألوا رسول الله - ﷺ - أن يحقن دمائهم ففعل. فسمع بذلك أهل (فدك) فنزلوا على مثل ذلك، فكانت أموالهم فينا، لأنها لم يرجف عليها بخيل ولا ركاب<sup>(٣)</sup> ) ويذكر البلاذري أن رسول الله - ﷺ - بعث إلى أهل (فدك) بعد منصرفه من (خيبر) - محيصه بن مسعود الأنصاري - يدعوهم إلى الإسلام فصالحوا الرسول - ﷺ - على نصف الأرض بتربتها، فقبل ذلك منهم، فكان نصف (فدك) فينا لأنه لم يرجف عليها بخيل ولا ركاب.<sup>(٤)</sup>

ثم جاءت أرض الفتوح في عهد عمر بن الخطاب - ﷺ - وأخذت قضية الأرض بعداً جديداً في هذا العصر، بعد فتح أراض شاسعة، ومناطق زراعية خصبة - مثل - أرض السواد، وأرض بلاد الشام ومصر، وهذا ما أجبر مركز الخلافة على تحديد موقفها من موضوع ملكية الأرض.

وبدا نقاش مطول في ملكيتها، قررت الدولة استناد إلى نص قرآني، وإلى المصلحة العامة، وبموافقة أهل الرأي والشورى، إبقاء تلك الأرض بيد أهلها<sup>(٥)</sup> وبرزت تنوع في صيغة

(١) أنظر: الخراج: ص ٥٠

(٢) أنظر: السيرة النبوية لابن هشام، والكامل في التاريخ/ لعز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف - بابن الأثير - ج ٢ ص ٢٢٤.

(٣) أنظر: الخراج ص ٣٧.

(٤) أنظر: فتوح البلدان/ لأحمد بن يحيى بن جابر المعروف - بالبلاذري - ص ٣٦.

(٥) أنظر: الخراج/ لأبي يوسف ص ٢٥، الأموال/ لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٨٤، أحكام القرآن/ لأبي بكر أحمد الرازي للجصاص ج ٣ ص ٤٣٠.

ملكيتها واستغلالها، فهناك الملكية الخاصة، وهناك الملكية العامة -مثل: الصوافي التي هي ملك للأمة<sup>(١)</sup>.

#### (ب) السمة الأساسية لاقتصاديات الزراعة في تلك الفترة .

إن الاقتصاد الزراعي في تلك الفترة، كان رعوي، بالرغم من أهمية النشاط التجاري، والذي كاد يقتصر على أسواق المدن الرئيسية في الحجاز -مثل- مكة والمدينة المنورة، وعلى أسواق الأمصار الإسلامية الجديدة.

وكانت أساليب الزراعة: تختلف من منطقة لأخرى حسب المعطيات المناخية، وكان إنتاج الثمار، ولا سيما التمر، وتربية الماشية، فتميز بهما الزراعة في منطقة المدينة المنورة، كما كانت تنتج الحبوب، وقد كثرت الغلال بأرضها في زمن معاوية، وكان يحرق بها (مائة ألف وسق وخمسين وسق)، ويحصد مائة ألف حنطة<sup>(٢)</sup>.

وتشير بعض النصوص إلى أزمة في مراعي المدينة المنورة، وقلّة العلف بها لما تكاثر سكانها، ونزح إليها كثير من العرب.

فقد حدث إبراهيم بن محمد عن أبيه قال: ( اتخذ عبد الله بن أبي ربيعة، أفراساً بالمدينة، فمنعه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فكلموه في أن يأذن له، قال: " لا آذن له إلا أن يجي بعلفها من غير المدينة، فارتبط أفراساً، وكان يحمل إليها علفاً من أرض له باليمن)<sup>(٣)</sup> فقد كانت الأولوية، تعطى لإبل الصدقة، وخيل المسلمين، والمدينة واحة لا تتجاوز أراضيها حدوداً معينة فهي في مقدار نصف (مكة).

وكانت الزراعة السقوية تعتمد على الآبار، وعلى عيون كثيرة، تجددت بعد هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة وتأسيس الدولة الإسلامية، وما رافقه من تطور سكاني وعمراني، ويتقسم نشاط الفلاحين في تلك الفترة إلى نوعين أساسيين: مباشرة الزراعة في الأرض المنتجة، أو تربية الحيوانات.

وإذا بحثنا عن السمة الأساسية عن اهتمام سكان المدينة بالذات في المجالات الزراعية، فإننا نجد الأنصار قد شغلهم الزراعة بالدرجة الأولى، أما المهاجرون، فقد ركزوا جهودهم

(١) أنظر: تفصيل ذلك في كتاب الخراج/ لأبي يوسف: ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) أنظر: التراتيب الإدارية/ للكتاني ج ٢ ص ٥.

(٣) أنظر: تاريخ الرسل والملوك/ لأبي جعفر محمد بن جرير المعروف - بالطبري - ج ٤ ص ٢١٤.



على التجارة، ولكنهم لم يهملوا الزراعة، وكان للعامل الجغرافي تأثير -بلا شك- في النشاط الاقتصادي لهاتين الفئتين الرئيسيتين من الفئات السكانية في المدينة.

فقد روي عن أبي هريرة أنه كان يقول: (ليقولون ما للمهاجرين والأنصار، لا يحدثون بمثل حديثي، فأخبركم أن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم، وأن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق).<sup>(١)</sup>

وروى البلاذري: أن الرسول - ﷺ - كان يزرع تحت النخل الذي غنمه من بني (النضير)<sup>(٢)</sup> أو في المناطق ذات الحصون الكثيرة مثل (خبير)، حيث كان النشاط الزراعي مركز في الأحزمة المحيطة بالحصون وقد تطور النشاط الزراعي نتيجة اتساع مساحات الملكيات الخاصة.

**وكانت القوة المنتجة في النشاط الزراعي في تلك الفترة:** تتألف من المزارعين الصغار والرعاة<sup>(٣)</sup> والعبيد في أراضي كبار الملاك، وكان لتدفق الرقيق على المدينة والأنصار في النشاط الزراعي، أثر كبير وخصوصاً في إحياء الأرض الموات وتطوير أساليب الري، كما كان من أهل الذمة في الأراضي المفتوحة عنوة، والتي تركت بأيدي أصحابها الأصليين أثر كبير في الاقتصاد الزراعي.

وقد كان من بين كبار الصحابة من كان يقوم بالعمل الزراعي في ضيعته بنفسه<sup>(٤)</sup> كما كان تكلف أصحاب الأراضي قيمين على أرضهم ورعاة يرعون ماشيتهم. وبالرغم من تنوع القوى العاملة في النشاط الزراعي، فإن فئة العبيد تبقى هي القوة الأساسية، وأصبحت تمثل غداة الفتوحات فئة اجتماعية بارزة في مجتمع المدينة. وهناك من الأمثلة الكثيرة التي تبرهن بوضوح، على الجهد الكبير الذي قامت به فئة الرقيق في تطوير الزراعة في مجتمع صدر الإسلام.<sup>(٥)</sup>

(١) أنظر: التراتيب الإدارية/ للكتاني ج٢ ص ٤٤.

(٢) أنظر: أنساب الأشراف ج١ ص ٤٠٧.

(٣) أنظر: تفصيل ذلك في تاريخ الرسل والملوك/ للطبري: ج٤ ص ٣٥٥.

(٤) أنظر: التراتيب الإدارية / للكتاني ج٢ ص ١٠٢.

(٥) أنظر ذلك بالتفصيل: في كتاب أنساب الأشراف/ للبلاذري القسم الثالث ص ٦ وما بعدها.

## تعقيب

### حول النشاط الزراعي في مجتمع صدر الإسلام

أولاً: محاولة الدولة في تلك الفترة التغلب على مشكلة المياه، وتطوير نظام الري، حيث كانت السقي في المدينة المنورة يعتمد على الآبار، وبجانب ذلك أقيمت السدود لتخزين مياه الأمطار، والاستفادة منها في تحويل أراض بعليّة إلى أراض سقوية. ومن هذه السدود، سد معاوية بن أبي سفيان، على الطريق بين المدينة المنورة، ومعدن بني سليم.

كما أنشئ عدد من السدود في العقيق لتخزين مياه السيول، ومن أشهر هذه السدود، ذلك السد الذي أنشئ في عهد معاوية بن أبي سفيان شرقي الطائف.<sup>(١)</sup>

وقد ساهمت العيون مساهمة فعالة في تطور أساليب الزراعة واتساع المناطق السقوية، فقد كان في واد (ساية) أكثر من سبعين عيناً، وفي (ينبع) مائة عين غزيرة واعتنت سياسة الري بحفر العيون اعتناءها بحفر الآبار.<sup>(٢)</sup>

ثانياً: تنوع المنتجات الزراعية، فكانت في طليعة قائمة هذه المحاصيل -التمور- وخصوصاً في المدينة المنورة<sup>(٣)</sup> حيث تعددت فيها أنواع التمور، حتى تجاوزت مائة وثلاثين نوعاً، كما كانت هناك مناطق مجاورة للمدينة عرفت بإنتاجها للتمور وكذلك مناطق من واحات الحجاز اشتهرت بإنتاج التمور.<sup>(٤)</sup>

كما اشتهرت منطقة اليمامة في إقليم (نجد) بتصديرها لكميات كبيرة من التمور إلى أسواق الجزيرة العربية، وخارجها. ويحتل إنتاج الحبوب المرتبة الثانية في قائمة المحاصيل الزراعية، واشتهرت منطقة الحجاز واليمامة بإنتاج الحبوب.

(١) أنظر: وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى (آبار المدينة) / للسهمودي ج٤ ص ١١٣٣، وما بعدها.

(٢) أنظر: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجدوا الحجاز في العصر الأموي / عبد الله محمد السيف/ ص ٥٥، وما بعدها.

(٣) أنظر: الحياة الاقتصادية / للسيف ص ٦٥، وما بعدها.

(٤) من هذه المناطق - القُف - وهو واد من أودية المدينة والتي عرفت بإنتاجها للتمور والصفراء والرحضية، ومن واحات الحجاز التي اشتهرت بإنتاج للتمور: - واد القرى، وفدك. وتيماء، والبردان، وخيبر - أنظر: أساب الأشراف / للبلاذري. ج ١ ص ٢٧٨.

ويبدو أن زراعة الشعير أكثر انتشار في ضواحي المدينة، وكان طعام عامة الناس بالمدينة في عصر الرسول - ﷺ - الشعير والتمر.

وعرفت مدينة الطائف، بزراعة الكروم، وقد أصبح يحول أغلب الإنتاج إلى زبيب في تلك الفترة، كما كان هناك محاصيل زراعية أخرى وأنواعاً من الخضر والفاكهة، مثل: (الرمان والتين والبطيخ، وغيرها).

ونود الإشارة هنا، إلى أن أصنافاً من الإنتاج الزراعي قد أصبح يمثل بضاعة ثمينة في أسواق المدن التجارية بالجزيرة العربية، وفي الأمصار الجديدة في تلك الفترة، نتيجة ارتفاع الطلب للمواد الاستهلاكية، وهكذا أصبحت الزراعة مورداً ثرياً من موارد الثراء في مجتمع صدر الإسلام.

## المبحث الثاني

### قواعد ونظم الشريعة الإسلامية في استصلاح الأراضي لزراعتها

مَهَيِّد:

إن الحديث عن اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، يطرح بالضرورة، كيف وضعت الشريعة الإسلامية القواعد والنظم في استصلاح الأراضي واستزراعها. في مجتمع صدر الإسلام.

وبالرغم مما كتب عن هذا الموضوع من المختصين في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، فإنه ما يزال في نظرنا حرياً بمزيد من البحث والتمحيص.

وسنقتصر هنا على الإشارة إلى أبرز هذه الملامح وتلك النظم مبتدئين بالملاحظات التالية:

١- إنه من الخطأ فهم نظم استصلاح الأراضي -الإقطاع- في المجتمع الإسلامي الأول، بمثل ما يفهم به النظام الإقطاعي الذي عاشه المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى<sup>(١)</sup>، حيث يعكس نظاماً متكاملاً دعامته الأساسية، طبقة اجتماعية لها ميزات المعروفة في التاريخ الأوروبي.<sup>(٢)</sup>

أما نظام استصلاح الأراضي -الإقطاع- في المجتمع الإسلامي فهو مصطلح فقهي، ومفهوم اقتصادي، يعكس دون ريب تجربة تاريخية معينة عرفها المجتمع الإسلامي الأول.

٢- إن مفهوم نظم استصلاح الأراضي -الإقطاع- في المجتمع الإسلامي عرف معاني وتجارب تطبيقية مختلفة، باختلاف الزمان والمكان، وله شروط دقيقة وضعت في عصر دولة الرسول - ﷺ - وعصر الخلفاء الراشدين، إلا أن التطبيق تجاوز هذه الشروط ابتداءً من المرحلة الثانية في خلافة عثمان بن عفان - ﷺ - وخصوصاً أيام معاوية بن أبي سفيان وكان لهذا التجاوز أثر واضح في الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه صدر الإسلام.

(١) أنظر: النظام المالي المقارن في الإسلام/ بدوي عبد اللطيف ص ٤٢.

(٢) أنظر: الموازنة بين نفقات الدولة الإسلامية ومواردها في صدر الإسلام/ للباحث ص ٥٦٥.

٣- القاعدة الأساسية التي اتضحت معالمها في عصر النبوة والعصر الراشدي، أن الإقطاع يقع من الصوافي، أو من الأرض الموات التي لم يحييها أحد، ولا يجوز إقطاع أرض هي ملك مسلم، أو معاهد، كما لم تضبط مقاييس إسناد القطائع، فقد تركت لاجتهاد الإمام. (١)  
٤- من الشروط التي وضعتها الشريعة الإسلامية، ألا ينشأ عن الإقطاع، أي ضرر لأحد من المسلمين، أو لأهل الذمة، وإلا تكون الأرض مما فرض عليها الخراج، وأن يقوم من تقطع له الأرض الموات باستصلاحها وتعميرها، وإلا استرجعت منه.

فقد روي أن رسول الله - ﷺ - أقطع رجل أرضاً، فلما كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ترك في يده منها ما يعمره وأقطع بقيتها غيره. (٢)

٥- أن الدارس للنصوص الواردة حول استصلاح الأراضي - الإقطاع - في مصادر التاريخ الإسلامي، ولا سيما في كتب الخراج والفقه والأموال، يلمس تباين وجهة النظر في فهم الأحاديث أو الروايات المتصلة بهذا المفهوم، ويشعر المرء بمحاولة الفقهاء، ومصنفي كتب الخراج و الأموال التأكيد على تجربة العصر الراشدي، وخصوصاً على الشروط التي يجب أن يتقيد بها الإمام فيما يقطعه من الأراضي، لأنهم قد أدركوا أن الواقع قد تجاوز كثيراً، تجربة عصر دولة الرسول - ﷺ - وعصر الخلفاء الراشدين.

هذا وسوف نلقي الضوء في عجالة سريعة، عن نظم استصلاح الأراضي في صدر الإسلام، وبيان أنواعه من إحياء - وإقطاع - واحتجاز الأرض الموات.

### نظم استصلاح الأراضي لاستزراعها :

وضعت الشريعة الإسلامية نظاماً لاستصلاح الأرض الزراعية باعتبارها مادة الغذاء للأحياء، وأن الزرع والغرس، هما الغلة الطبيعية للأرض، التي أمر الله تعالى الإنسان بعمارتها وإصلاحها.

قال تعالى: ﴿وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون، ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون﴾ (٣)

(١) أنظر في هذا الصدد: كتاب الخراج/ لأبي يوسف ص ٥٧ وما بعدها، والأموال/ لأبي عبيد ص ٣٨٦ وما بعدها، والخراج وصناعة الكتابة/ لقدامة بن جعفر ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٢) أنظر: كتاب الخراج/ ليحيى بن آدم القرشي ص ٧٨.

(٣) سورة يس/ الآيتان ٣٤، ٣٥.

كما حثت الشريعة الإسلامية، على الزرع ودعت إليه، وبينت فضل الزراعة ونعمها على الناس، وشجعت الحارثين الزارعين، على أن من يحيي أرضاً لا تنتج زرعاً تكون له. وفيما يلي كلمة موجزة عن كل نظام من هذه النظم التي وضعتها الشريعة الإسلامية لاستصلاح الأراضي لزراعتها.

## النظام الأول: إحياء الأرض الموات.

### مفهومه:

أن يعتمد شخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها -أي غير مملوكة لأحد-، فيحييها بالسقي، أو الزرع، أو الغرس، أو البناء، فتصير بذلك ملكه.<sup>(١)</sup>

### كيفية:

هو قلع ما فيها من عشب، أو شجر، أو نبات - بنية الإحياء لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط - أو جلب ماء إليها من نهر أو من عين، أو حفر بئر فيها يسقيها منه، أو غرسها، أو تسميدها أو نقل تراب إليها، أو قلع حجارة، أو جرد تراب مالح عن وجهها، أو أن يخطط عليها بحظير للبناء، فهذا كله إحياء.<sup>(٢)</sup>

ومن الإحياء: استنقاذ الأرض مما يطغى عليها من الماء، وقد روى أبو عبيد بقوله: والأرض يظهر عليها الماء فيعم فيها، فيحول بين الناس وبين استزراعها والانتفاع بها - كالبطائح ونحوها - ثم يعالجه قوم حتى يزيلوا الماء عن الأرض حتى ينضب عنها الماء، فهي كالأرض يحييها، فتكون لمن فعل ذلك بها.<sup>(٣)</sup>

هذا وإذا كانت الأرض قد دخلت في حوزة مالك بالإحياء، ثم تركها حتى دثرت وعادت مواتا.

### فالأمر لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون المالك غير معلوم: فذهب الجمهور إلى إباحة من يملكها بالإحياء من

جديد.

(١) أنظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار/ لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ج ٥ ص ٣٤٠.

(٢) أنظر: المحلي/ للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ج ٩ ص ٩٩، ١٠٠.

(٣) أنظر: كتاب الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٨٤.

**الثانية:** أن يكون المالك معلوماً: (فالإمام مالك): أباح لغيره أن يتقدم بتملكها بالإحياء، لعموم قوله - ﷺ - " من أحيا أرضاً ميتة فهي له" ولأن أصل هذه الأرض مباح فإذا تركت حتى تصير مواتاً، عادت إلى الإباحة.<sup>(١)</sup>

والذمي في ذلك كله مثل المسلم، لعموم قول النبي ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له". ولأن هذه جهة من جهات التملك، فاشترك فيها المسلم والذمي كسائر جهاته، ونحن نعرف قوله - ﷺ -: "عادي الأرض له ولرسوله ثم هي لكم، ومن أحيا مواتاً من الأرض فله رقبته" ولا يمتنع أن يريد بقوله: "هي لكم". أي لأهل دار الإسلام، والذمي من الدار، تجري عليه أحكامها.<sup>(٢)</sup>

وهكذا نجد الشريعة الإسلامية، قائمة هنا على حرصها الشديد على استصلاح الأراضي، واستثمار الموارد وعدم تعطيلها، وجعلت حيازة الفرد للملكية نتيجة منطقية لما بذل فيها من جهد نفسي وبدني وعقلي.

ولا شك فإن استصلاح الأراضي واستغلالها في الزراعة يعود بالربح على الأفراد في شكل دخول في استصلاحها، وكذا الذين يقدمون بعض الموارد الاقتصادية والفنية اللازمة للاستصلاح، كما أنها تعود على المجتمع في شكل زيادة الثروة الزراعية، التي تحل كثيراً من مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي.<sup>(٣)</sup>

فيجب على ولاية الأمور في الدول الإسلامية، تشجيع الأفراد على استصلاح الأراضي لاستزراعها، وإثارة الحوافز في أنفسهم لتملكها، ودعوتهم في تثمار ما بأيديهم، وفي ذلك دعوة إلى استحداث ملكيات جديدة باستحداث - عامر جديد - للرقعة الزراعية!!

## النظام الثاني: الاستصلاح بطريق الإقطاع.

### مفهومه:

هو جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص، فيصير ذلك البعض أولى به من غيره، ولكن بشرط أن يكون من الموات الذي لا يختص به أحد،<sup>(٤)</sup>

(١) أنظر ذلك بالتفصيل: في كتاب المغني/لموفق الدين أبو محمد عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة جـ ٨

ص ٥١٣، وما بعدها، والحديث: رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه ابن حبان.

(٢) أنظر: المغني/ لابن قدامة جـ ٢ ص ٥١٦.

(٣) أنظر: كتاب المال وطرق استثماره في الإسلام ط ثانية ١٩٨٤ ص ١٨٨، وما بعدها / للباحث.

(٤) أنظر: نيل الأوطار/ للشوكاني جـ ٥ ص ٣٥٠.

## أصل مشروعيته:

كان رسول الله - ﷺ - يقطع من يرى فيه الكفاية للإصلاح أرضاً من الموات، لا مالك لها معطلة، أو سبخة أو نحوها، ليحييها، أو لينتفع بها، فإذا أحيائها صارت ملكاً له. - روي عن عمر بن علقمة بن وائل عن أبيه وائل بن حجر: "أن رسول الله - ﷺ - أقطعه أرضاً بحضور موت وبعث معاوية ليقطعها إياه." (١)

ومعنى ذلك: أنه خصه ببعض الأرض الموات، فيختص بها، ويصير أولى بها بإحيائها ممن لم يسبق إليها بالإحياء، واختصاص الإحياء بالموات متفق عليه عند الشافعية وغيرهم. (٢) - وروى أبو عبيد عن بلال بن الحارث، أن رسول الله - ﷺ - "أقطعه العقيق أجمع - والعقيق من أقصى أراضي المدينة لا يبلغها الماء" - (٣)

وكان هديه - ﷺ - من الإقطاع، هو إحياء الأرض الموات بالاستصلاح لزراعتها، كي نعم المنفعة العامة على أكبر عدد ممكن من الأفراد، وتحقيق مشيئة الله تعالى في عمارة الأرض، وليس مجرد التملك حتى لا تتضخم في أيدي حفنة من الأفراد.

وفي هذا الصدد استنبط الخليفة الراشد - عمر بن الخطاب - أن من ترك إقطاعه بدون إحياء مدة طويلة سقط حقه فيه .

وإلى هذا أشار أبو عبيد، ويحيى بن آدم في إقطاع - بلال بن الحارث سالف الذكر -، أنه لم يقو على إحياء العقيق كله، فلما كانت خلافة عمر قال: "إن رسول الله - ﷺ - لم يقطعك لتحتجزه عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي." (٤)

وبذلك: لا ينبغي أن يقطع الإمام أحداً من الموات، إلا ما يمكنه إحياءه، لأن في إقطاعه أكثر من ذلك، تضيقاً على الناس في حق مشترك بينهم بما لا فائدة منه. (٥)

وبناء عليه: يجب الآن على دول العالم الإسلامي، أن تعمل على تحقيق إقطاع الأرض لاستصلاحها، وذلك باختيار ذوي المواهب الممتازة في تعمير الأرض باستصلاحها للزراعة مع تقديم كافة المساعدات الفنية والمالية لهم.

(١) رواه الترمذي وابن حبان وصحاحه.

(٢) أنظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام/ لمحمد بن إسماعيل الكحلاني - الصنعاني - ج ٣ ص ١٣٠.

(٣) أنظر: الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٨٢ وما بعدها .

(٤) أنظر: تفصيلاً في الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٩٠، والخراج/ ليحيى بن آدم ص ٩٣ رقم ٢٩٤.

(٥) أنظر: المغني/ لابن قدامة ج ٥ ص ٥٢٨.



كما ينبغي أن لا تنتظر دول العالم الإسلامي، حتى يتقدم الأفراد من تلقاء أنفسهم للاستصلاح، بل تعمل على اختيار الأكفاء منهم، مستغلة ما فيهم من طموح ورغبات في السعة وحياسة الأراضي وتملكها.<sup>(١)</sup>

### النظام الثالث: إحتجار الأرض الموات.

#### مفهومه :

أن يسبق شخص إلى أرض من الموات، معطلة ليس لأحد، فيقيم حولها أحجاراً، أو تراباً، أو حفراً، أو علامة ما، تدل على أنه حازها.<sup>(٢)</sup>

#### أحكامه:

١- أن المحتجر لا يملك الأرض بالاحتجار، لأن التملك، إنما يكون بالإحياء، لا بمجرد إحاطتها بعلامات تميزها.

لكنه يصير أحق الناس بها - لقوله - ﷺ -: "من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم، فهو أحق به".<sup>(٣)</sup>

٢- إن مات فورثته أحق به - لقوله - ﷺ -: "من ترك حقاً أو مالاً فهو لورثته"

٣- إن باعه لم يصح بيعه، لأنه لم يملكه، فلم يملك بيعه.<sup>(٤)</sup>

#### التكليف الشرعي:

الاحتجار على هذه الأحكام، هو منزلة بين التملك بالإحياء وبين الموات الذي لم يتعلق به ملك أو حق لأحد، كما أنه منزلة تحل الحيازة، لمدة ثلاث سنوات، يكون صاحبها خلالها أحق من غيره بحيازتها، فإذا انتهت المدة ولم يحصل الإحياء بطل حقه في الحيازة. لقوله: - ﷺ - "عادي الأرض لله ورسوله، ثم هي لكم، فمن أحيا أرضاً، فهي له، وليس للمحتجر حق بعد ثلاث سنين".

(١) أنظر: في ذلك: المال وطرق استثماره في الإسلام ص ١٩٠ / للباحث.

(٢) أنظر: المغني / لابن قدامة ج ٥ ص ٥٢٨.

(٣) رواه أبو داود.

(٤) راجع: المغني / لابن قدامة ج ٥ ص ٥١٨ بتصرف.

ولما روي عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خطب على منبر رسول الله - ﷺ - فقال: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين " وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من الأموال ما لا يعملون.<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد إصرار - عمر - رضي الله عنه - في أخذ للأرض المحتجرة من يدي صاحبها الذي لم يستصلحها بالإحياء بعد ثلاث سنين وإعطائها لمن هو قادر على استصلاحها على أعظم كفاية، هو من التوسع والاستمرار في تعمير الأرض التي تنمو بها ثروة الدول الإسلامية. ومن هذا المنطلق، نجد الشريعة الإسلامية، رغبت في عمارة الأرض وتتميتها، واستصلاحها، متمشية مع رغبات الأفراد في الحيازة والتمليك، وتشجيعاً لهم في إزالة العقبات نحو ضرورة إحياء الأرض واستصلاحها وتعميرها.

ولذا: وجب علينا الاهتمام باستصلاح الأراضي البور والصحراوية - وما أكثرها في دول العالم الإسلامي - لا سيما في هذا العصر الذي نعيشه الآن، والذي عطلنا فيه استصلاح واستثمار أكثر أراضيها التي أغدقها الله تعالى على العالم الإسلامي، فأهملوا استصلاحها حتى حناء غيرهم من الشرق والغرب وأطبق عليها، ومضى يحاربهم بما يستخرجه منها.

---

(١) راجع: كتاب الخراج/ لأبي يوسف ص ٦٥، وكذا المغني/ لابن قدامة ج ٥ ص ٥٢٧.

## تعقيب

### عمارة الأرض واستصلاحها - مشيئة أزلية وأمر شرعي

حين يتأمل الفرد في شأن الأرض، يرى بعض تأمله أن الله تعالى، قد استودعها من الخيرات ما هو ضروري لقيام البدن ووقايته عواد الحر والبرد، وبجانب هذا!!!، فقد استودع الله عز وجل في الأرض من الثروات المعدنية، ودقائق القواميس والطاقات، مالا حاجة بالبدن له. ويرى تجاه ذلك أمراً عجباً...!! يرى أن الله تعالى استودع الإنسان من أسرار المواهب والملكات، ما يعتبر مفاتيح لكنوز هذه الثروات في تقدير محكم.

ولم يكن ذلك رمية من غير رام، بل هي الحكمة الإلهية التي جعلت في الأرض كنوزها وقواميسها، وجعلت مفاتيح هذه الكنوز، فيما أوتي البشر من أسرار المدارك، والموافقة المحكمة بين هذين الطرفين، يوحي أن مراد الله سبحانه بها عمارة الأرض على أوسع وأروع ما تكون العمارة.

فلو أراد الله سبحانه وتعالى، غير هذه العمارة والاستصلاح، لما توسع في خيرات الأرض بأكثر من جعلها منبتاً لأنواع الكلاء، ولما توسع في مواهب الإنسان بأكثر من جعله حيواناً يسعى وراء ذلك العشب.

ولو جاءت الأرض على ما هي عليه الآن من تنوع الكنوز وعجائب القواميس، دون أن يكون للإنسان ما يتجاوب به معها من الملكات لبدا هذا الإنسان!!! سيداً لم يأت أوانه بعد. فجاءت هذه المقابلة الدقيقة بين هذين الطرفين، أية تتضمن أقطع الدلالات على مشيئة الخالق جل وعلا، في عمارة الأرض واستصلاحها.

وإن لنا في القرآن الكريم، ما يترجم هذا الأمر الكوني، إلى أمر شرعي، يلقي على الإنسان واجب العمارة والاستصلاح على مثل ما نرى في قوله تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾<sup>(١)</sup> أي على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية، والتوسع في المنافع العمرانية، باستحداث المصنوعات المختلفة، والمرافق الضرورية والوسائل الميسرة للمصالح، وما يتبع ذلك كله من تبادل السلع والغلات، ونقل المتاجر أو جلبها من هنا وهناك.

ولا بد أن يكون هدف العمارة هو إقامة أحكام الله تعالى في الأرض، ولا يتحقق ذلك إلا بأمرين:

(١) سورة هود/ الآية: ٦١.

**الأول:** تمكين الناس من الأرض، وتنظيم انتفاعهم بها على ما يريد تعالى: فذلك هو المفهوم الضروري، لمعنى أن الأرض من الله للناس.

وهو تعالى يقرر هذا المعنى بقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ (١).

**والثاني:** توجيه هذا التمكين إلى العمارة والاستصلاح، فليس الغرض من التمكين، أن يأكل الناس ويشربوا فحسب، بل المراد بذلك أقصى ما يمكن من الطاقات، للحصول على ما يمكن من الخيرات الكامنة في باطن الأرض، وخفايا الطبيعة، لإقامة أفضل ما يستطيع من العمارة والاستصلاح للزراعة المزدهرة بالجد والخلق الفاضل.

وفي هذا الشأن يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رِوَاسِي مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ لِّسَائِلِهِمْ﴾ (٢).

وقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ (٣).

وإذا كان العمران والاستصلاح هو مراد الله سبحانه، فطاعته فيه والعمل له عبادة يثاب فاعلها.

وقد جاء في ذلك قول الرسول - ﷺ -: "من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر" (٤) والأجر هنا، إنما يكتبه الله تعالى لأعمال البر والطاعة.

وهذا الأجر "العبادي" غير الأجر الاقتصادي المتعلق "بالملكية الخاصة" وقد جاء فيه قوله - عليه الصلاة والسلام -: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (٥) أي أن له في كل عمل من استصلاح الأرض - إذا استقبله بنية العبادة - ضربين من الأجر، ضرب معنوي والآخر حسي.

(١) سورة الأعراف/ الآية: ١٠.

(٢) سورة فصلت/ الآية: ١٠.

(٣) سورة طه/ الآية: ٦.

(٤) أخرجه: البخاري ج ٣ ص ١٣٩، وما بعدها.

(٥) أخرجه: أنظر صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٩ وما بعدها، وكذا سند أحمد بن حنبل ج ٣ ص ٣٣٨.

### المبحث الثالث

#### الإطار التشريعي والتطبيقي لاستغلال الأراضي الزراعية

ملهيّد:

ظهرت الأرض في الشريعة الإسلامية - الفقه المالي الإسلامي - برصيد ضخم من الاهتمام غطى كافة ما يتعلق بها من كل الجوانب، بدءاً من أسس وقواعد ونظم استصلاحها واستزراعها، ثم نطاق ملكيتها، ومدى الحرية والتصرف الناشئ عن هذه الملكية. مع بيان أوجه استغلالها، وتنميتها، وعلاقة ذلك بملكية الموارد الطبيعية بها، ثم مدى حرية تصرف الحائز للموارد الطبيعية الموجودة بالأرض، سواء كان الحائز فرداً أو جماعة.<sup>(١)</sup>

وقاعدة الاستخلاف في الأموال، والتي تستقي دستوريتها من آيات الذكر الحكيم<sup>(٢)</sup>، تعني أن ملكية الإنسان للأشياء، ملكية ظاهرية وليست أصيلة، ومن هنا نحصر معنى هذه الملكية في الوظيفة الاجتماعية في دنيا الناس، سواء كان المستخلف فرداً أو جماعة، لأن المستخلف أياً كانت صفته، إنما يمارس مهمة الانتفاع بما يملكه من أرض بتفويض من مالكها جل وعلا. وبوسعنا أن نجد لفكرة الاستخلاف في الأرض، فيما يملك الإنسان منها، وفكرة أن الأرض عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، أساساً نصياً من أصول الشرع الحكيم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آمنوا بالله ورسوله، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجراً كبيراً﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله سبحانه في إشارة واضحة إلى اعتبار الأرض عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم، ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾<sup>(٤)</sup> وهذا المعنى - الاستخلاف - التزم به المسلمون من لدن عهد النبوة وما يليه، حتى شاء الله لأمتنا التتبع عن جادة الطريق.

(١) أنظر تفصيل ذلك في: كتاب المغني/ لابن قدامة ج ٨ ص ١٥٢.

(٢) راجع على سبيل المثال في ذلك: سورة البقرة/ الآية/ ٢٨٤، وسورة الحديد الآية/ ٥، وسورة الشورى الآية/ ٤٩.

(٣) سورة الحديد الآية/ ٧.

(٤) سورة البقرة الآية/ ٢٦٧.

ولعل صنيع - عمر بن الخطاب - ﷺ - في سواد العراق، يمثل اتساقاً تنفيذياً للمنهج التشريعي، حيث ضرب الخراج على أرض العراق، بعدما أقر الأرض التي فيها النخل والعنب ليد أهلها وذلك تجسيدا لفكرة الاستخلاف الفردي.

ثم جعل على كل جريب من جرب الأرض السوداء والبيضاء خراجاً مقدراً يجري مجرى المؤجرة، اتساقاً مع فكرة أهمية الأرض في دورة الإنتاج للأمة.

لأن الخراج أجرة الأرض، وهذا هو إجارة الأرض التي بها شجر وزرع، وقد أجمع على ذلك - عمر بن الخطاب - والمسلمون في زمانه وبعده. (١)

**ويمكن القول:** أن الشريعة الإسلامية - الفقه الإسلامي، عالج ما يتعلق بالأرض - على عمومها - أياً كانت صفتها، سواء كانت الأرض غير منتجة - (مواتاً) - أو منتجة باستغلال الإنسان لها، أو منتجة بتطبيقاتها - كالغابات والمراعي ونباتات الماء أو تلك التي آلت ملكيتها للمسلمين - فيئاً أو غنيمة، أو مصالحة، أو غير ذلك أن وجد وفق صيغ عديدة. من أهمها ما يمكن أن يسمى بالإطار التشريعي، كشق أول للقضية وإطار تطبيقي كشق ثاني للقضية متأخر رتبة عن الشق الأول، لأن الأول وعاء له وأساس، بل وصف كاشف لمشروعيته.

### الإطار التشريعي لاستغلال الأرض الزراعية

**مضمون هذا الإطار،** أن للأفراد حقوقاً خاصة مرتبطة بالأرض، على اعتبار أن المال مخلوق لأجل الإنسان، وأنه زينة الحياة الدنيا.

ومن ثم تولد مرحلة الحقوق الخاصة للأفراد - وهي الملكية - التي تعني عند أهل العلم، وجود علاقة بين الإنسان والأشياء، يقرها الشارع على سبيل الانفراد والاختصاص بالتصرف المشروط شرعاً.

وهذا يعني أن مناط الملكية التامة، ومقتضيات الاختصاص للحقوق على الأعيان، وإن وقعت على عين الشيء ومنافعه معاً بطريق مشروع، فإنها لا تناقض فكرة الاستخلاف، لا سيما وأن بعض الفقهاء يرى أن العباد، لا يملكون أعيان الأشياء، وإنما تنصب ملكيتهم على منافعها فقط، مفرقين بين الملك التام والملك الناقص، بأن الأول ملك لعموم الانتفاع، والثاني ملك لبعضها فقط. (٢)

(١) أنظر: تفصيل ذلك في كتاب الخراج/ لأبي يوسف ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) يقول ابن رجب الحنبلي في قواعد ص ١٩٥ قاعدة ٨٦: "وإنما ملك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى، وأن العباد لا يملكون سوى الانتفاع بها على الوجه المأذون فيه شرعاً، فمن كان مالكا لعموم الانتفاع، =

ومن ثم يخرج عن نطاق الملكية، كل مصدر للإنتاج، لا يستطيع الفرد حيازته وإمكانيته استغلاله بنفسه أو بغيره، أو بأي وسيلة شرعية متاحة له، لأن في ذلك ضرراً بالمسلمين، وتضييقاً عليهم.

وذلك قياساً على صنيع رسول الله - ﷺ - وصنيع أصحابه - رضوا - من بعده - حيث أقطع - عليه الصلاة والسلام - أبيض بن حمال - معدن الملح، فلما قيل له: أنه بمنزله الماء العد ردة. (١)

ولما روي أن النبي - ﷺ - أقطع بلال بن الحارث - العقيق أجمع - فما كان عمر بن الخطاب - رضاه - أن قال لبلال: "أن رسول الله - ﷺ - لم يقطعك لتحيزه عن الناس، إنما أقطعك لتعمر، فخذ منها ما قدرت على عمارته، ورد الباقي" (٢)

وهكذا تتجلى بوضوح، مقاصد الشارع الحكيم في رفع الضرر عن الجماعة، وإسقاط أسباب الحرج عن الناس.

وتضطلع الأحكام التي صنفها فقهاء المسلمين، في باب إحياء الموات، دليلاً على ما سبق، لا تساقه معه في الهدف، ولا بتثانة على أصول تشريعية ثابتة.

وفي هذا الصدد يقول بن قدامة: (٣) "وإن تحجر رجل مواتاً، وهم أن يشرع في إحيائه، مثل أن أدار حول الأرض تراباً أو أحجاراً أو أحاطها بحائط صغير، لم يملكها بذلك، لأن الملك بالإحياء وليس هذا بإحياء ..... فإن باعها لم يصح بالبيع، لأنه لم يملكها فلم يملك بيعها - كحق الشفعة - قبل الأخذ به"

وقد روى سعيد أن عمر بن الخطاب - رضاه - قال: "من كانت له أرض - يعني من تحجر أرضاً - فعطلها ثلاث سنين، فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها" (٤)

=فهو المالك المطلق، ومن كان مالكاً لنوع منه فملكة مقيد، ويختص باسم خاص يمتاز به، كالمستأجر والمستعير وغير ذلك "

أنظر في ذلك تفصيلاً: في كتاب فتح القدير/ لكامل بن الهمام جـ ٦ ص ٢٤٧، وفتح العزيز/ للرافعي هامش المجموع جـ ١٠ ص ٢٠٨، والفروق/ للقراني جـ ٣ ص ٢٠٨.

(١) العد: يعني الماء الجاري وراجع الحديث في كتاب الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٧٥ وما بعدها، وسنن أبي داود جـ ٢ ص ١٥٥ وما بعدها، وسنن ابن ماجه جـ ٢ ص ٨٢٧.

(٢) أنظر: ذلك في كتاب الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٧٣ وما بعدها.

(٣) أنظر: كتاب المغني/ لابن قدامة جـ ٨ ص ١٥١ وما بعدها بتصرف قليل.

(٤) أنظر: الأموال/ لأبي عبيد ص ٢٧٣، وكذا: المغني/ لابن قدامة جـ ٨ ص ١٥٣.

وما تنهض به الأحكام التي صنفها الفقهاء في باب - إحياء الموات، من أن تملك الأرض، يكون بالإعمار (أي العمل) وتجريدها بالإهمال، وأن الحقوق الخاصة للمعمر، أو العلاقة التي تقوم بين من باشر العمل في الأرض الموات، وبين الأرض بعد الانتهاء من العمل، إنما يجب أن تنصب على المنفعة التي خلقها العمل بالإحياء لا على الأرض ذاتها.

لا يتعارض مع ما جاء في صحيح سنة رسولنا - ﷺ - من قوله: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له"<sup>(١)</sup> وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: " قال رسول الله - ﷺ -: (من أحيا أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها)."<sup>(٢)</sup>

وذلك لقوله تعالى: ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup>

وهكذا نجد أن إحياء الأرض الموات، تولد علاقة اختصاص، بين الأرض وبين من عمل على دخولها دورة الإنتاج، حيث يكتسب ملكيتها بالمفهوم السابق لنتج له حقوق ثلاث - حق الاستعمال، وحق الاستغلال، وحق التصرف في نطاق ما رسم الشارع الحكيم.

على أن تبقى علاقة الاختصاص الكائنة، بين الأرض وصاحبها بسبب العمارة، ولا يقطع علاقة الاختصاص هذه آخر من الناس إلا بقبدين، وهما:

**القيد الأول:** اندراس العمارة الأولى تماماً، بحيث تعود الأرض كسابق عهدها قبل الإحياء.

**القيد الثاني:** طول الزمان بين اندراس العمارة الأولى، والإحياء الثاني، فإحيائها مرة أخرى قبل الطول<sup>(٤)</sup>، لا تكون للثاني، بل للأول وذلك: كمن اشترى أرضاً أو وهبت له أوقف عليه ممن أحيائها واندurst فإن ملكه لا يزول عنها.

وقد بنت هذه القاعدة، أصل هذه الأرض مباح، فإذا تركت حتى تصير مواتاً عادت إلى الإباحة مرة ثانية، كمن أخذ ماء من نهر ثم رده فيه،<sup>(٥)</sup> وعلى ذلك فإن اندراس الأرض، يخرجها عن ملك محيبيها مما يتيح لغيره إحيائها.

(١) رواية البخاري في كتاب الحرف والمزراعة ج٣ ص ١٣٩.

(٢) أنظر: الأموال/ لأبي عبيد - باب إحياء الأرض واحتجازها ص ٢٨٦.

(٣) سورة الحديد/ الآية: ٧.

(٤) مناط الطول والقصر، هو العرف عند الفقهاء.

(٥) أنظر تفصيل ذلك في: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ٦٦، والمغني/ لابن قدامة ج٨ ص



وهذا القول هو أولى بالاعتبار من غيره، لموافقته مقاصد الشرع في تنشيط حركة التعمير والاستصلاح في الأمة، فضلاً عن اتفاقه في النتيجة، مع ما قضى به الفاروق - عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في شأن تحجير الأرض.

### ومن الضوابط الفقهية والإطار التشريعي لاستغلال الأرض

القيود المفروضة على الحاكم في غل يده عن اقطاعه معموراً مثل أرض العنوة وما مائلها، الصالحة لزراعة الحبوب والغلال ملكاً لأحد، لأنه يصير وقفاً بمجرد الاستيلاء عليه.<sup>(١)</sup>

وهذا الضابط: مؤسس على أن المعمور، مشترك النفع بين الكافة، حاضر نفعه في الحال لا المال، فإن أقطعه الإمام أحد، اختلت الدورة الاقتصادية بفعله، مما يلحق الضرر بالكافة، ومن ثم يقاس على المعمور كل مشترك النفع.

### الإطار التطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية

ما عرف التاريخ البشري أمة منحت تشريعاً أرقى وأعظم من دولة الإسلام، لأنه تشريع عام نأخذ منه ما يتعلق بمسألة البحث - وهو جانب الإنتاج الزراعي في العالم الإسلامي - لا سيما المرتبط باستصلاح الأرض، وجانب بني على الحرية الاقتصادية، وحق التملك، والنفع للمسلم ولغيره المقيم على أرض الدول الإسلامية.

### والدولة الإسلامية، تكتسب بأحد سببين:

- ١- إما أن يسلم أهلها وهم عليها، فتصبح بذلك دار إسلام.
- ٢- وإما أن يغنمها المسلمون، فيقوم بها حكم الدولة الإسلامية وتطبق فيها أحكامها.<sup>(٢)</sup>

---

(١) هذه المسألة واسعة جداً وبحثها يضيق عن المقام ولك أن تنظر في ذلك: المغني/ لابن قدامة جـ ٨ ص ١٦٢ وما بعدها، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ ٤ ص ٦٤ وما بعدها، والأموال/ لأبي عبيد ص ٢٦٨ وما بعدها، والخراج وصناعة الكتابة/ لقدامة بن جعفر ص ٢١٥ وما بعدها وصحيح البخاري كتاب المساقاة جـ ٣ ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) أنظر في هذا المعنى: ما كتبه الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية، وما كتبه ابن تيمية في كتاب السياسة الشرعية ص ٦٧، وما كتبه عبد الحي الكناني في كتابه التراتيب الإدارية وغير ذلك من كتب الفقه الإسلامي السياسي.

هذا وقد بني الإطار التطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية على ما أرشد إليه القرآن الكريم، حينما وجه أنظار المسلمين إلى أصول جملة من الثروات، بغرض النهوض بها، والعمل على تميمتها في مجال الإنتاج والتنمية الزراعية.

ففي الثرة الحيوانية يقول تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (١).

وفي الثروة المائية يقول عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ (٢).

وفي الثروة النباتية يقول جل وعلا: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّيَّانَ وَمِثْلَهُنَّ مِنْ شَجَارٍ كَثِيرَةٍ مِّنْ ثَمَرَةٍ إِذَا أَثْمَرَ وَآتَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٣).

وانطلاقاً من دعوة القرآن الكريم، وتحقيقاً لحكمة استخلاف الإنسان في الأرض، ألزمت الشريعة الإسلامية - أولى الأمر في الأمة الإسلامية - بالعناية باقتصاديات الزراعة واستصلاح الموات للزراعة وتنمية الثروات الزراعية، أمرته بفتح وشق الترع، وإقامة الجسور وإقراض الأفراد، تشجيعاً للزراعة وذلك مقيد بقيود من أهمها:

١- إن ما تفعله الدول من خلال أجهزتها المختلفة في المجالات الاقتصادية والعناية بالإنتاج الزراعي، هو وسيلة لا غاية.

٢- مراعاة الأسس الأخلاقية والقيم الإسلامية، فالدولة لا تعتني بزراعة العنب أو ما مائله، ليكون مورداً لصناعة الخمر.

٣- أن توفير وسائل العمران من الفروض التي أوجبته الشريعة الإسلامية على الأمة، لأن الإسلام دين إنشاء وتعمير وتهمة شئون الدنيا، كما تهمة شئون الآخرة. (٤)

(١) سورة النحل/ الآية رقم: ٥.

(٢) سورة النحل/ الآية رقم: ١٤.

(٣) سورة الأنعام/ الآية رقم: ١٤١.

(٤) أنظر: التراتيب الإدارية/ للكتاني ج٢ ص ٤٠ حيث أفرد فصلاً كاملاً عن الثروة النباتية تحت عنوان الزراعة والغراسه، وكذا راجع رد المحتار على الدر المختار/ حاشية ابن عابدين ج١ ص ٣٢، وكذا إحياء علوم الدين/ للإمام الغزالي ج١ ص ١٦.

هذا ولقد لقيت الثروات الزراعية كمثلها من الثروات، عناية فائقة من لدن عهد الرسول - ﷺ - أبان تأسيس الدولة الإسلامية - في المدينة المنورة - وحتى أواخر عهد ازدهار الحضارة الإسلامية في المشرق الإسلامي، والمشاهد على ذلك كثيرة منها.

أولاً: ترخر سنة المصطفى - ﷺ - بنصوص كثيرة تؤكد على هذا المعنى، بل تؤكد على أن العناية بالثروة الزراعية على مختلف صنوفها بأشرها المسلمون الأوائل بأنفسهم أو من خلال صيغ تشريعية عديدة، نطاقها العناية والعدالة.<sup>(١)</sup>

ثانياً: قام أولى الأمر من المسلمين، بعد لحوق الرسول - ﷺ - بالرفيق الأعلى، على تنفيذ هذا المنهج التشريعي وبأشرته بنفسها في كثير من الأحيان.

فهذا هو الفروق عمر بن الخطاب - ﷺ - يخصص ثلث إيراد مصر لعمل الجسور والترع لإصلاح الري تأسيساً على التقرير الجغرافي الذي بعثه - عمرو بن العاص لعمر - ﷺ - ونهوضاً بقيام الدولة بواجبها، حيث توفر للمواطنين - مسلمين وذميين - ما هم في حاجة إليه من غذاء وخلافه.<sup>(٢)</sup>

ثالثاً: فقهاء الأمة الإسلامية، وقادة الفكر فيها، قاموا بدور التطبيق والدعوة لهذا المنهج التشريعي - ترغيباً وترهيباً، ونصحاً وإرشاداً - ومن ذلك ما جاء في كتاب علي بن أبي طالب - ﷺ - للأشتر النخعي - لما ولاه على مصر - وأعمالها. "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج - لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة - وطلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمر إلا قليلاً.

فإن شكوا ثقل أو علة، أو انقطاع شرب أو بآلة<sup>(٣)</sup> أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو اجف بها العطش - حققت عنهم بما ترجوا أن يصلح به أمرهم.<sup>(٤)</sup>

(١) أنظر على سبيل المثال: كتاب الحرث والمزارعة/ في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٠ والموطأ/ للأمام مالك ج ٢ ص ٧٤٣، والسنن الكبرى/ للبيهقي ج ٦ ص ١٤١، ومسنند الإمام أحمد ج ٣ ص ٣٣٨، وكتاب الأموال/ لأبي عبيد باب الإقطاع ص ٢٧٢.

(٢) راجع: خطط المقرئ ج ١ ص ١٥٤، والتراتب الإدارية/ ج ٢ ص ٤٨.

(٣) راجع: المحلي/ لابن حزم ج ٦ ص ١٥٦، وكذا شرح المنهاج/ للرمل ج ٧ ص ١٩٤.

(٤) (انقطاع شرب أو بآلة): انقطاع الشرب يعني انقطاع الماء في البلاد التي تسقى بالأنهار و(انقطاع بآلة) (بتشديد اللام) أي انقطاع ما ييل الأرض من ندى ومطر، وذلك فيما يسقى بالمطر.

(٥) (إحالة أرض اغتمرها غرق): هي الأرض التي تغيرت إلى فساد بعد أن غرقت، فصارت ندية رطبة، أفسدت البذر وصارت له رائحة، ونقصت لذلك غلة الأرض أنظر في ذلك: كتاب نهج البلاغة

ص ٣٤٠ و ٣٤١ هامش ١، ٢، ٣.

وجاء في كتاب الخراج/ لأبي يوسف، وهو ينصح هارون الرشيد الخليفة العباسي: (.....ورأيت أن تأمر عمال الخراج، إذا آتاهم قوم، فذكروا لهم أن في بلادهم أنهار عادية - قديمه - وأرضين كثيرة غامر، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار، واحتفروها وأجرى الماء فيها، عمرت هذه الأرضون الغامرة، وزاد في خراجهم. فإن رأيت - بالمشورة - أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج، أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تحمل النفقة على أهل البلد، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم، وطلبوا إصلاح ذلك لهم، أجبوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم. (١)

رابعاً: تبلور الإطار التطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية، في مدى الرقي والتطور الذي بلغته الزراعة في البلاد التي انضوت تحت لواء الإسلام، خارج شبه الجزيرة العربية، بعد الفتح الإسلامي لها مباشرة، مثل: مصر والشام والعراق والأندلس وغيرها، من كل الأقاليم التي يمكن إصلاحها وتبنيئها للزراعة، ويدل على ذلك كثير من الأدلة والشواهد.

\* أورد قدامه بن جعفر: إحصائية زراعية للمنتج من هذه الأقاليم السابقة وغيرها، تقطع بعظمة ما بلغته الزراعة من تطور كبير في عهد دور التأسيس للفقهاء الإسلامي، وما تلاه من أدوار عدة.

مما يؤكد أثر الفقه التشريعي الزراعي - إن جاز هذا القول - على الإصلاحات الواسعة والمشاريع الهامة والرئيسية. (٢)

\* قدم أحمد بن يحيى بن جابر - البلاذري - وصفاً دقيقاً وتفصيلياً، للنهضة الزراعية التي أدخلتها الدولة الإسلامية في المناطق والأقاليم السابق عرضها. (٣)

\* وفي خطط المقرئزي، ما يؤكد على أن مصر وحدها، كان يعمل منها مائة وعشرون ألف عامل يومياً في مشروعات الري (٤).

.....

(١) أنظر تفصيل ذلك في: كتاب الخراج/ لأبي يوسف ص ١٣١.

(٢) راجع تفصيل ذلك في: كتاب الخراج وصناعة الكتابة - الباب السادس في مملكة الإسلام وأعمالها ص ١٥٩.

(٣) أنظر: فتوح البلدان ج-٢ ص ٥٢ وما بعدها.

(٤) أنظر: مجلة مصر المعاصرة العددان ٤٢٢، ٤٢١ أكتوبر ١٩٩٠ بحث د/ محمد منصور.

هكذا: نجد أن الإطار التشريعي، تلاحم مع الإطار التطبيقي - العملي - فأثمر عن هذه الإنتاجية الزراعية الضخمة، التي خففت الكفاية عدلاً، لكل رعايا الدولة مسلمين وذميين. ودليل ذلك على سبيل المثال: أن الخراج، وهو ما وضع على رقاب الأرضيين من حقوق تؤدي عنها، وتدفع لبيت المال، مقابل ما تحمله من نفقات حفر الأنهار القديمة، وإجراء الماء فيها، وبناء القناطر، وإقامة السدود وتنظيم وسائل الري.<sup>(١)</sup> وقد كان الخراج يسقط في كثير من الأحيان، عند الجوائح التي تصيب الزراعة، رغم مؤنه عمارة الأرض التي أنفقها بيت المال.<sup>(٢)</sup> كما أن قدر هذا الخراج ارتبط بطاقة الأرض ومدى استجابتها لعوامل الزراعة، فضلاً عن قواعد جباية الخراج التي اتسمت بالعدل في جبايتها.<sup>(٣)</sup> وهكذا: رسم التشريع الإسلامي، إطاراً عملياً زراعياً حقق أقصى نظام زراعي في العالم الإسلامي، لتوظيف الناتج القومي الزراعي، في كافة الميادين، والأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

---

(١) راجع في ذلك: كتاب الأحكام السلطانية/ للماوردي ص ٤١، وكذا الأحكام السلطانية/ لأبي يعلى ص ١٤٦.

(٢) أنظر في ذلك: المبسوط/ للسرخسي ج ١٠ ص ٨٣، وكذا بدائع الصنائع/ للكاساني ج ٢ ص ٥٤.

(٣) أنظر تفصيل هذه القضية: في كتاب الخراج/ لأبي يوسف ص ١٠٩ وما بعدها، والخراج/ ليحيى بن آدم ص ٦١، والدر المختار، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣٦٥.

## الختاتمة

وبعد:

فإن هذا البحث الموجز عن بعض جوانب الحياة الزراعية في مجتمع صدر الإسلام، والقواعد والنظم في استصلاح الأرض لاستزراعها، والإطار التشريعي والتطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية، تقيم الدليل مرة أخرى على أهمية دراسة المجتمع الزراعي في العالم الإسلامي.

وما يرتبط ذلك من نظرة الشريعة الإسلامية، حول ما يجري لاستصلاح الأراضي لزراعتها، ومناطق استثمارها، ونفع الناس جميعاً بإنتاجها.

الأمر الذي يجب أن يقع الاستصلاح والاستثمار تحت ظل التيسير الشرعي في الفقه الإسلامي، لأن الجماعة لها من الحقوق العامة بالأرض، ما يلزم القادرين على استصلاحها واستثمارها بأنفع السبل وأيسرها.

وليس عبثاً، أن يفترض الفقه الزراعي الإسلامي أن توجه المصالح النفعية للأراضي الزراعية لكافة الناس.

وليس عبثاً، أن تقرر الشريعة الإسلامية، تملك الأرض بالاستصلاح، وتجريدها من الملكية بالإهمال.

ويجب على ولي الأمر إصدار الصيغ التشريعية والمقيدة بالضوابط الشرعية لهذا الجانب في حياة المسلمين، إذا ما جدت وقائع تحتاج ذلك.

ولقد أحسنت صنعا دولة مصر في وقتنا الحاضر، حين اتجهت إلى تطبيق تعاليم الإسلام ونظمه، في مجال إحياء موات الأرض، لاستصلاحها وتنميتها بالزراعة، لتواكب التطور الاقتصادي العالمي.

وقد تمثل هذا التطبيق، في تعمير واستصلاح الصحراء الغربية والشرقية، وما تبع ذلك من قطاعات زراعية شاسعة تقدر بآلاف الأرض الزراعية، يعمل فيها أجهزة الدولة، ممثلة في وزارة الزراعة، والقوات المسلحة والمستثمرين من القطاعين العام والخاص.

وكان نتيجة ذلك: أن أنشئت مدن جديدة، استوعبت كثير من الأيدي العاطلة، مما زاد معه دخل الدولة والأفراد آملين في القريب العاجل غلق باب الاستيراد كلية في هذا المجال مع ازدهار اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي.

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين )

### ملخص البحث

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداهم إلى يوم الدين. وبعد،

فلقد وضعت الشريعة الإسلامية، الأصول الجوهرية لأحكام سياسة، حيث ربطت السياسة العامة للأمة باقتصادها، أمناً للمجتمع واستقراراً له.

ولقد تم تحديد هذه السياسة، من خلال دراسة أحكام - الكتاب والسنة - في عصر الخلفاء الراشدين، والسلف الصالح - عليهم السلام - جزاهم الله عنا أحسن ما جرى به عباده الصالحين .

فقد أفنوا، عمرهم في استنباط الأحكام المختلفة الخاصة، بجوانب الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، وتركوا لنا ذخيرة قيمة، وثروة علمية هائلة من الدراسات والبحوث، التي تصلح قواعدها ونظمها ومبادئها، أساساً يمكن أن نبني عليه أي نظام اقتصادي رشيد، يقوم على أسس علمية سليمة.

ولذا: كان لزاماً علينا ونحن بصدد هذا المؤتمر، أن نقف على هذه الدراسات والبحوث، بغرض الاستعانة بها، والاستفادة منها في تخطيط اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي.

ولما كانت الزراعة، هي عماد الثروات، ولها المكانة الأولى في الاقتصاد القومي، أصبح الهدف من هذا البحث، التعرف على الحياة الزراعية وتطورها في صدر الإسلام، وعلى قواعد ونظم استصلاح الأراضي في تلك الفترة، والإطار التشريعي والتطبيقي لاستزراعها، والتي يمكن تطبيقها على بلدان العالم الإسلامي في عالمنا المعاصر .

كما أن الهدف من هذا البحث، بيان مدى عناية الشريعة الإسلامية التي يدين بها سكان هذه الدول، اهتماماً باقتصاديات الزراعة، رغم أنها ظهرت في ( واد غير ذي زرع ) وفي المجتمع القرشي المكي، الذي اشتهر بالنشاط التجاري، وليس للنشاط الزراعي فيه كبير شأن. مما يدل على أن الشريعة الإسلامية، شرعت لكافة الناس، وتنظيم جميع اقتصاديات العالم أجمع.

وتحتوي الدراسة على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الحياة الزراعية وتطورها في صدر الإسلام .

أوضحنا فيه: الحياة الزراعية التي عاشها مجتمع صدر الإسلام، والسمة الأساسية لاقتصاديات الزراعة في تلك الفترة، وأساليب الزراعة، والقوى المنتجة في النشاط الزراعي وختمناه بتعقيب حول: النشاط الزراعي في تلك الفترة.

المبحث الثاني: قواعد ونظم الشريعة الإسلامية في استصلاح الأرض لزراعتها.

تناولنا فيه: أبرز القواعد في استصلاح الأرض مع بيان النظم الآتية في الاستصلاح:

- ١- نظام: إحياء الأرض الموات - مفهومه - وكيفية.
- ٢- ونظام: الاستصلاح بطريق الإقطاع - مفهومه - وأصل مشروعيته.
- ٣- ونظام: احتجار الأرض الموات - مفهومه، وأحكامه - والتكييف الشرعي له.
- وختمناه بتعقيب حول: عمارة الأرض واستصلاحها - مشيئة أزيلية، وأمر شرعي.

**المبحث الثالث: الإطار التشريعي والتطبيقي لاستغلال الأراضي الزراعية.**

**بيننا فيه:**

أولاً: الإطار التشريعي لاستغلال الأرض الزراعية، مضمونه، والضوابط الفقهية لهذا الإطار في استغلال الأرض.

ثانياً: الإطار التطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية - قيوده، والشواهد على تطبيقه. ولعلي أكون بهذا، قد هيأت الأذهان بصورة، قد تكون واضحة المعالم عن استصلاح الأراضي واستزراعها - من - منظور الشريعة الإسلامية، لتضيء الطريق أمام المؤتمر والباحثين عن كفاية الإنتاج الزراعي لسد حاجة سكان العالم الإسلامي.

.....

**وختاماً:**

فإن هذا البحث الموجز عن بعض جوانب الحياة الزراعية في مجتمع صدر الإسلام، والقواعد والنظم في استصلاح الأرض لاستزراعها، والإطار التشريعي والتطبيقي لاستغلال الأرض الزراعية، تقيم الدليل مرة أخرى على أهمية دراسة المجتمع الزراعي في العالم الإسلامي.

وما يرتبط ذلك من نظرة الشريعة الإسلامية، حول ما يجري لاستصلاح الأراضي لزراعتها، ومناطق استثمارها، ونفع الناس جميعاً بإنتاجها.

**الأمر:** الذي يجب، أن يقع الاستصلاح والاستثمار، تحت ظل التيسير الشرعي في الفقه الإسلامي، لأن الجماعة لها من الحقوق العامة بالأرض، ما يلزم القادرين على استصلاحها واستثمارها بأنفع السبل وأيسرها.

**وليس عبثاً:** أن يفترض الفقه الزراعي الإسلامي، أن توجه المصالح النفعية للأراضي الزراعية لكافة الناس.



وليس عبثاً: أن تقرر الشريعة الإسلامية، تملك الأرض بالاستصلاح، وتجريدها من الملكية بالإهمال.

ويجب على ولي الأمر، إصدار الصيغ التشريعية، والمقيدة بالضوابط الشرعية لهذا الجانب في حياة المسلمين، إذا ما جدت وقائع تحتاج ذلك.

ولقد أحسنت صنعا دولة مصر في وقتنا الحاضر، حين اتجهت إلى تطبيق تعاليم الإسلام ونظمه، في مجال إحياء موات الأرض، لاستصلاحها وتنميتها بالزراعة، لتواكب التطور الاقتصادي العالمي.

وقد تمثل هذا التطبيق، في تعمير واستصلاح الصحراء الغربية والشرقية، وما تبع ذلك من قطاعات زراعية شاسعة تقدر بآلاف الأراضي الزراعية، أملين في القريب العاجل غلق باب الاستيراد كلية في هذا المجال، مع ازدهار اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي.

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين )